

النقد النحوي عند ابن هشام في أوضاع المسالك

د. صبيحة حسن طعيس

د. سلام حسين علوان

الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام الأولين والآخرين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ، وبعد .

إن من يقرأ كتاب (أوضاع المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام (سنة ٧٦١ هـ) يجد فيه فكراً نقدياً يستدعي الوقوف عنده ، لذا جاء هذا البحث للتعرف على عقلية ابن هشام النقدية ، وطبيعة المنهج الذي اتبعه في نقده ، وكيفية تعامله مع آراء النحاة ، فعلى هذا قسم هذا البحث على تمهيد ومبحثين ، أما التمهيد فقد تناول النقد بين اللغة والاصطلاح ، وأما المبحثان فالأول منهما خصص لمنهج ابن هشام في النقد ، والثاني كان مخصصاً لمجالات نقده . ومن الجدير بالذكر أن المسائل التي عرضت في المبحث الثاني هي مسائل إنتقائية ، ولم تكن إحصائية ، ذلك إن إحصاء جميع المسائل التي تعرض فيها ابن هشام لآراء النحاة بالنقد كثيرة ، تحتاج إلى مؤلف برأسه للإحاطة بها جميعاً . وأخيراً نرجو من الله العليّ القدير أن يجعلنا أمناء على خدمة لغة التنزيل العزيز .

التمهيد

النقد بين اللغة والاصطلاح

إذا ما رجعنا إلى معاجم اللغة العربية للتعرف على المعنى اللغوي للنقد ، فأنا نجده يعني " تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها ونقدها ينقدها نقداً أو إنتقاداً ، إذا ميز جيدها من رديئها"^١ أما دلالة النقد في الاصطلاح فتعني الوقوف على النص سواء اكان نثرأ أم شعراً ، للكشف عن مواطن القوة والضعف فيه ^٢ ، وهو بهذه الدلالة لا يبعد كثيراً عن معناه اللغوي ، ومع ان النقد كان

^١ لسان العرب مادة (نقد) : ٣ / ٤٢٥

^٢ النقد الأدبي : ١

لدى العرب فطرياً ، لكنه كان يقوم على أسس لا بد منها للوصول الى الحكم ، ذلك ان النقد مهمة ليست يسيرة ، بل تحتاج الى علم واسع ، وذوق رفيع فضلاً على الإنصاف ، وعلى الناقد الجمع بينهما جميعاً^٣ .

وكان النقد اللغوي يمثل جانباً من جوانب عناية العرب بالعربية ، ووسيلة من وسائل العلماء لبيان قيمتها ومكانتها والحفاظ عليها^٤ فهي لغة القرآن والحديث ، ذلك لانه كان يبحث في الاسباب التي ادت الى ظهور اللحن وتفشيه في لغة العرب بعد اختلاطهم^٥ بالامم الاخرى ، ويهدف الى ايجاد الاساليب التي يمكن من خلالها وضع ما هو صحيح . وبما ان النحو هو الركن الاساس في اللغة ، فقد اصبح النقد النحوي ابرز جوانب النقد اللغوي ، اذ يدور حول الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحوية بالحسن والجودة او القبح والرداء ، وصولاً الى الرأي الأصوب الذي يتفق مع قواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغوي السليم ، ويستند ذلك الحكم على أدلة وحجج مختلفة .

المبحث الأول

منهجه في النقد

إن من يعنى النظر في نقد ابن هشام لآراء النحويين وتوجيهاتهم للمسائل النحوية في كتابه هذا ، يجده قد اتبع في ذلك منهجاً علمياً دقيقاً ، وكانت لهذا المنهج ملامح متعددة ، ومن أبرزها ما يأتي :

١- المصطلحات التي استعملها في نقده :

استعمل ابن هشام في نقده لآراء النحاة مصطلحات لبيان موقفه النقدي من أصحاب تلك الآراء ، غير إن تلك المصطلحات لم تكن ثابتة ، وإنما كانت متعددة ، كما أنها كانت متباينة من حيث القوة والضعف من مسألة إلى أخرى ، ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

أ- مصطلحات القبول والاستحسان :

والمراد بها الألفاظ والعبارات التي استعملها في التعبير عن قبوله واستحسانه لعدد من آراء النحويين وتوجيهاتهم لما يرونه مناسباً أو للمسائل النحوية بصورة عامة ، ومن تلك الألفاظ :

^٣ الوساطة بين المتبني وخصومه : ٤١٣

^٤ النقد اللغوي عند العرب : ٢٤

^٥ النقد عند الغويين : ١٩٣

• (جيد)

وقد ذكرها في أثناء تعقيبه على آراء البصريين والكوفيين في حكم المستثنى إذا كان الاستثناء متصلاً والكلام غير موجب ، قائلاً " فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه ، بدل بعض عن البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين ، نحو: (ما فعلوه إلا قليل منهم) (النساء: ٦٦) ، (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) (هود: ٨١) ، (ومن يقنط من رحمه ربه إلا الضالون) (الحجر: ٥٦) ، والنصب عربي جيد " ^٦ .

• (قوي)

وردت هذه اللفظة في كلامه عن حكم جواب الشرط إذا سبق بماض أو مضارع منفي بـ (لم) إذ قال : " ورفع الجواب المسبوق بماض أو مضارع منفي بـ (لم) قوي " ^٧ .
وفضلاً على تلك الألفاظ فقد استعمل جملاً أخرى ، منها :

• (وهو الصحيح)

وقد ذكر ابن هشام هذه الجملة من مواضيع متعددة من هذا الكتاب ^٨ ، ومن ذلك ما جاء في احد تلك المواضيع في كلامه عن الاستثناء في قولهم : (له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد) ، إذ قال : " إن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي : كل من الأعداد مستثنى مما يليه ، وهو الصحيح ، لان الحمل على الأقرب متعين عند التردد " ^٩ .

• (وهو الحق)

وقد استعملها في أكثر من موضوع عند نقده لآراء النحويين ، فقال وهو يعرض لذكر الأوجه التي تخالف (عل) فيها (فوق): " وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ(من) ، وإنها لا تستعمل مضافة ، كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع ، وهو الحق " ^{١٠} .

• (وهو المختار)

جاءت هذه الجملة في قوله " إذا بني الفعل على إسم غير (ما) التعجبية ، وتضمنت الجملة الثانية ضميره ، أو كانت معطوفة بالفاء لحصول المشاكلة رفعت أو نصبت ، وذلك نحو : (زيدٌ

^٦ أوضح المسالك : ٦٢/٢

^٧ المصدر نفسه : ١٩٠/٣

^٨ ينظر : المصدر نفسه

^٩ المصدر نفسه : ٦٩ / ٢

^{١٠} المصدر نفسه : ٢٢٢ / ٢

قام وعمرو أكرمته لأجله) ، أو (فعمرا أكرمته) ، فإن لم يكن في الثانية ضمير للأولى ولم يعطف بالفاء ، فالأخفش والسيراني يمنعان النصب ، وهو المختار ، والفارسي وجماعة يجيزونه " ١١ .

• (وهذا أولى)

وردت هذه الجملة في كلامه عن المواضيع التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً ، إذ قال " ومن ذلك قولهم (مَنْ أنت زيد ؟) أي : مذكورك زيد ، وهذا أولى من تقدير سيبويه (كلامك زيد) " ١٢

• (وإلى هذا أذهب)

وقد استعمل هذه الجملة في إثناء ذكره لرأي الرماني والعكبري في (سوى) قائلاً " وقال الرماني والعكبري تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً ، وإلى هذا أذهب " ١٣ .

ب- مصطلحات الرفض والتضعيف :

وإلى جانب مصطلحات القبول والاستحسان نجده يستعمل طائفة من الألفاظ والجمل يعبر بها عن رفضه أو تضعيفه لآراء النحاة التي تعرض لها بالنقد ، ومن هذه الألفاظ :

• (سهو)

استعملها في نقده لرأي ابن مالك في إن اسم الفاعل في قولنا : (يا طالعاً جبلاً) قد عمل لاعتماده على حرف النداء ، إذ قال : " وقول ابن مالك إنه اعتمد على حرف النداء سهو ، لأنه مختص بالاسم ، فكيف يكون مقرباً من الفعل ؟ " ١٤ .

• (خطأ)

وردت هذه اللفظة في قوله : " وإذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل جاز فتحه على أنه ركب معها قبل مجيء (لا) مثل (خمسة عشر) ونصبه مراعاة لمحل النكرة ، (ألا ماء بارداً عندنا) ، لأنه يوصف بالأس ماذا وصف ، والقول بأنه تأكيد خطأ " ١٥ .

• (غلط)

وهي إحدى الألفاظ التي استعملها في مواضيع متعددة من كتابه هذا ، فقد قال في موضع من تلك المواضيع وهو يتكلم عن أحد الشروط التي يجب توفرها في الجملة التي تقع حالاً : " أن تكون غير مصدرة بدليل استقبال وغلط من أعرب (سيهدين) من قوله تعالى : إني ذاهب إلى

١١ المصدر نفسه : ٢ / ١٢

١٢ المصدر نفسه : ١ / ١٥٤

١٣ المصدر نفسه : ٢ / ٧٢

١٤ المصدر نفسه : ٢ / ٢٥٠

١٥ المصدر نفسه : ١ / ٢٩٠

ربي سيهدين) (الشعراء : ٦٢) حالاً " ١٦ وفضلاً على الالفاظ السابقة فقد استعمل جملاً اخرى للتعبير عن رفضه او تضعيفه لتوجيهات النحويين للمسائل النحوية التي يتناولها بالشرح والتحليل ، ومن تلك الجمل :

• (وهو تكلف)

وقد ذكر هذه الجملة عند شرحه لببيت من الألفية يتعلق بالحال الجامدة ، إذ قال " ويفهم منه انها تقع جامدة في مواضع اخرى بعلّة ، وانها لا تؤول بالمشق كما لا تؤول الواقعة في التسعير ، وقد بينتها كلها ، وزعم ابنه ان الجميع مؤول بالمشق وهو تكلف " ١٧ .

• (وفيه نظر)

لقد ذكرها في اكثر من موضع في هذا الكتاب ، ومن ذلك ما ورد في تعقيبه على تعريف ابن مالك للحال قائلاً : " وفي هذا الحد نظر ، لان النصب حكم ، والحكم فرع التصور ، والتصوير متوقف على الحد ... " ١٨ .

• (وهو رديء)

وردت هذه الجملة في كلامه عن تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً ، فقد قال : " وشذ قول بعضهم (قال فلانة) ، وهو رديء لا ينقاس " ١٩ .

• (ليس بمرضي)

فقد اوردها في اثناء تعقيبه على رأي الفراء في قول الشاعر :

أنا ابن التارك البكري بشر

إذ قال : " وتجوز في هذا عند الفراء لاجازته (الضارب زيد) وليس بمرضي " ٢٠ .

• (وهذا مردود)

وردت هذه الجملة في حديثه عن إعراب الوصف المركب مع الأعداد المعطوفة ، إذ قال : " وزعم بعضهم انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود ، لأنه لا دليل حينئذ على ان هذين الأسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الاول " ٢١ .

^{١٦} المصدر نفسه : ١٠٣ / ٢ ، وينظر : ١٠١ / ١ ، ٨٢ ، ٨٦ / ٢

^{١٧} المصدر نفسه : ٨١ / ٢

^{١٨} المصدر نفسه : ٧٨ / ٢ ، وينظر : ٦٤ / ١ ، ١٠ / ٢ ، ٧٩

^{١٩} المصدر نفسه : ٣٥٦ / ١

^{٢٠} المصدر نفسه : ٣٧ / ٣

^{٢١} المصدر نفسه : ٢٢٦ / ٣

• (وليس بلازم)

وقد ذكرها عند مناقشته لمسألة العطف على الضمير المخفوض ، قائلاً : " ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض ، الا باعادة الخافض حلافاً كان او اسماً ، نحو : (فقال لها وللأرض) (فصلت : ١١) (قالوا نعبد إلهك واله ابائك) (البقرة : ١٣٣) ، وليس بلازم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين " ٢٢

• (ويرده النظر)

وقد جاءت هذه الجملة في تعقيبه على رأي البصريين في وجوب اضافة الاسم الى اللقب اذا كانا مفردين ، اذ قال : " وان كانا مفردين ك (سعيد كرز) جاز ذلك ووجه آخر ، وهو إضافة الأول إلى الثاني ، وجمهور البصريين يوجب هذا ويرده النظر " ٢٣ .

٢- إسلوبه في النقد :

عندما نتأمل ملياً الآراء النقدية لابن هشام في هذا الكتاب نرى انه لم يتبع اسلوباً واحداً في عرضه لتلك الآراء ، وانما كانت طرائقه متعددة ومتنوعة ، ومن ابرز الطرائق التي استعملها ما يأتي :

أ- الترجيح والتضعيف :

وهو إحدى الطرائق التي استعملها في نقده للآراء النحوية ، فهو كثيراً ما كان يعرض رأيين أو أكثر في المسألة التي يتناولها بالشرح ، ويعد مناقشته لتلك الآراء يذكر موقفه منها مرجحاً او مضعفاً ، وهو في كل ذلك يستند على حجج نقلية أو عقلية ، ومن المسائل التي يتضح فيها ترجيحه لرأي على آخر أو على عدة آراء على سبيل المثال ، مسألة (حكم سوى في الاستثناء) ، إذ ذكر آراء عدد من النحاة قائلاً : " قال الزجاج وابن مالك : سوى كغير معنى واعراباً ، ويؤيدهما حكاية الفراء (أتاني سواك) ، وقال سيبويه والجمهور : هي ظرف بدليل وصل الموصول بها ، ك (جاء الذي سواك) قالوا : ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر ، وقال الرماني والعكيري : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكغير قليلاً ، والى هذا اذهب " ٢٤ ، ومن قوله هذا يتبينانه رجح رأي الرماني والعكيري على الآراء الاخرى ، وهذا الرأي قريب من رأي الكوفيين الذين ذهبوا فيه

٢٢ المصدر نفسه : ٦١/١

٢٣ المصدر نفسه : ٩٤ / ١

٢٤ المصدر نفسه : ٧٢-٧٠ / ٢

د. صبيحة حسن طحيس ، د. سلام حسين مخلوان

الى ان (سوى) تكون اسما وظرفاً^{٢٥} ومسألة (حذف المعمول في بابي (ظن وكان) ، فقد قال في معرض شرحه لهذه المسألة : " وقيل : في باب (ظن) و (كان) يضمراً مقدماً ، وقيل : " يظهر ، وقيل : يحذف وهو الصحيح ، لانه حذف لدليل " ^{٢٦} ، وثمة مسائل اخرى^{٢٧} يتبين فيها ترجيح ابن هشام لرأي على غيره من الاراء .

أما المسائل التي وقف فيها مضعفاً لرأي من دون غيره من الاراء ، فقد وردت في مواضع متعددة من هذا الكتاب ، ومن هذه المسائل مثلاً ، مسألة (حذف نون الوقاية واثباتها مع (ليت ولعل) ، إذ قال : " فالحذف نحو (لعل) (لعل) (لعل) (غافر : ٣٦) أكثر من الاثبات ... وهو أكثر من (ليت) وغلط ابن الناظم فجعل (ليت) نادراً ، و (لعل) ضرورة " ^{٢٨} . ومسألة (دخول همزة الاستفهام على (لا)) فقد قال عند شرحه لهذه المسألة : " واذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم يتغير الحكم ، ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنيهما كقوله : ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد

وهو قليل ، حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع " ^{٢٩} وهناك مسائل اخرى^{٣٠} كان فيها ابن هشام مضعفاً لرأي من الاراء التي يعرضها عند مناقشته لتلك المسائل .

ب - الموازنة بين الاراء

اتبع ابن هشام اسلوب الموازنة بين الاراء ، اذ كان يعتمد الى ذكر اراء النحويين والتعقيب عليها ، ومن ثم يعرض موقفه منها ، ويظهر هذا الاسلوب جلياً في شرحه لعدد من المسائل ، ومنها مسألة (تقديم معمول خبر (كان واخواتها) على اسمها) ، اذ قال عند شرحه لهذه المسألة : " ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان ظرفاً او مجروراً ، نحو (كان عند ، او في المسجد زيد معتكفاً) فان لم يكن احدهما فجمهور البصريين بمنعون مطلقاً ، والكوفيون يجيزون مطلقاً ، وفصل ابن السراج والفارسي وابن عصفور فأجازوه ان تقدم الخبر معه ، نحو (كان طعامك اكلاً زيد) ومنعوه ان تقدم وحده ، نحو (كان طعامك زيد اكلاً)...؟ ^{٣١} ومسألة (

^{٢٥} ينظر : الانصاف في مسائل الاخلاف : ٢٩٤/١

^{٢٦} أوضح المسالك : ٣/٢

^{٢٧} ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٥٤ ، ٣٨٨ ، ١٢/٢ ، ١٣ ، ٦٩ ، ٨٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢/٣ ، ٥٧ / ١٩٠ ،

^{٢٨} المصدر نفسه : ٨٢/١

^{٢٩} المصدر نفسه : ٢٩١-٢٩٢

^{٣٠} ينظر المصدر نفسه : ٦٣/١ ، ٦٤ ، ٣٥٦ ، ١٠/٢ ، ٣ ، ٢٧٩ ، ١٠٣ ، ٦١/٧٩ ، ٣٧ ، ١٩٠ ،

^{٣١} المصدر نفسه : ١٧٤-١٧٥

د. صبيحة حسن طعيس ، د. سلام حسين مخلوان

تقديم خير كان واخواتها عليها) فقد قال لي في اثناء مناقشته لهذه المسألة : " وتقديم اخبارهن جائزة ، بدليل (أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون) (سبأ : ٥٠) ، (وأنفسهم كانوا يظلمون) (الاعراف : ١٧٧) الا خبر (دام) اتفاقا ، وليس عند جمهور البصريين ، قاسوها على (عسى) واحتج المجيز بنحو قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) (هود : ٨) ، وأجيب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ، واذا نفي الفعل بما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقا ، نحو (قائما كان زيد) ويمتنع التقديم على (ما) عند البصريين والفراء ، واجازه بقية الكوفيين ، وخص ابن كيسان المنع بغير زوال وأخواتها ، لان نفيها ايجاب ، وعمم الفراء المنع في حروف النفي " ٣٢

وثمة مسائل توزعت على مواضع متعددة من هذا الكتاب^{٣٣}

ج . النقد المباشر :

ومن طرائق النقد التي برزت في نقده لاراء النحويين هو النقد المباشر ، ويعني انه كان في كثير من الاحيان يذكر الراي المؤاخذ عليه من دون ان يذكر اراء اخرى ، ونجد ذلك واضحا في عدد من المسائل النحوية التي تعرض لشرحها ، ومن هذه المسائل ، مسألة (مجيء (لو) فاصلا في الكلام) ، اذ قال عند مناقشته لهذه المسألة : " ولم يذكر (لو) في الفواصل الا قليلا من النحويين ، وقول ابن الناظم (ان الفصل بها قليل) وهم منه عن ابيه " ٣٤ ومسألة (شروط الجملة التي تقع حالا) ، فقد قال عند تعرضه لذكر هذه الشروط : " أحدهما : كونها خبرية ، وغلط من قال في قوله : اطلب ولا تضجر من مطلب ، أن (لا) ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) (النساء : ٣٦) " ٣٥ وكذلك مسألة (حذف المتعجب منه في (أفعل به) .

إذ قال في كلامه عن هذه المسألة : " إن كان افعل معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ، نحو (أسمع بهم وأبصر) (مريم : ٣٨) ، وأما قوله :

حميدا وإن يستغن يوما فأجدر

^{٣٢} المصدر نفسه : ١ / ١٧٢ - ١٧٣

^{٣٣} ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ١٢ ، ٧٢

^{٣٤} المصدر نفسه : ١ / ٢٦٨

^{٣٥} المصدر نفسه : ٢ / ١٠٣

أي : به ، فشاذ " ٣٦

٣. الأسس التي اعتمدها في نقده :

ان المتتبع بدقة لاراء ابن هشام النقدية يجد انه قد اتبع منها علميا دقيقا فيها ، ذلك انه لم يكن جاريا على هواه في تلك الاراء ، بل كان يستند في ترجيحه او تضعيفه لرأي من الاراء على أسس ، ومن أهم هذه الاسس ما يأتي :

أ - السماع :

وهو أحد الاصول التي يقوم عليها النحو ، لان النحويين يعتمدون عليه في استنباط القواعد والاحكام النحوية ، وقد استعان به ابن هشام عند توجيهه لعدد من المسائل ، ونقده لاراء النحويين فيها ، ومن تلك المسائل ، مسألة (رفع جواب الشرط المسبوق بماض أو مضارع منفي بـ (لم) . فهو يرى ان رفع الجواب المسبوق بماض او مضارع منفي بـ (لم) قوي ، وان رفعه في غير ذلك ضعيف ، وقد استند في رأيه هذا على السماع ، ولا سيما ما جاء في الشعر ، ويتضح ذلك في قوله : " ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفي بـ (لم) قوي ، كقوله :

وأن اتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا حرم

ونحو (ان لم تقم أقوم) ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف كقوله :

ومن يأتيها لا يضيرها " ٣٧

ومسألة (شروط العطف بـ (لا)) ، فقد قال في اثناء عرضه لاراء عدد من النحويين هذه الشروط : " وقال الزجاجي : وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز (جاءني زيد لا عمرو) ، ويرده قوله :

عقاب تنوفى لا عقاب القواعل " ٣٨

وهناك مسائل أخرى اعتمد فيها السماع في توجيهه للمسائل النحوية ، ونقده لاراء النحاة فيها ، توزعت على مواضع متعددة من هذا الكتاب ٣٩

ب . القياس :

٣٦ المصدر نفسه : ٢ / ٢٧٢

٣٧ المصدر نفسه : ٣ / ١٩٠ - ١٩٢

٣٨ المصدر نفسه : ٣ / ٥٧

٣٩ المصدر نفسه : ٢ / ٨٦ ، ١٠١ ، ١٧٣ ، ٦١ / ٣

د. صبيحة حسن طعيس ، د. سلام حسين مخلوان

يعد القياس الركن الاساس الذي قامت عليه الدراسات النحوية ، لذلك اعتمد النحويون عليه في تعديد قواعدهم ولأهميته هذه فقد جعله ابن هشام وسيلة يدعم بها ما يذهب اليه من احكام نقدية ، ويظهر ذلك جليا في عدة مسائل ، ومنها مسألة (أقسام الضمير المستتر) ، اذ قال بعد ان ذكر ان هذا الضمير ينقسم على قسمين : مستتر وجوبا ، ومستتر جوازا " هذا التقسيم تقسيم ابن مالك ، وابن يعيشوغيرهما ، وفيه نظر ، اذ الاستتار في نحو (زيد قام) واجب ، فانه لا يقال (قام هو) على الفاعليه ، واما (زيد قام ابوه) أو (ما قام الا هو) فتركيب اخر ، والتحقيق ان يقال : يقال : ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كأقوم والى ما يرفعه وغيره كقام " ^{٤٠} ومسألة (المصادر المثناة التي معناها التكرار) ، فبعد ان ذكر القولين الاتيين :

ضربا هذائك وطعنا وخضا

دواليك حتى كلنا غير لابس

قال " وتجويز سيبويه في (هذائك) وفي (دواليك) الحالية تقدير نفعله متداولين ، وهاذين ، اي : مسرعين ضعيف للتعريف ، ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا " ^{٤١}

ج - النظر :

وهو احد الاسس التي اعتمدها ابن هشام في نقده لاراء النحويين ، ومن المسائل التي يتبين فيها اعتماده على هذا الاساس ، مسألة (إعراب الاسم واللقب اذا كانا مفردين او مضافين او احدهما مفرد والاخر مركب) ، اذ قال عند شرحه لهذه المسألة : " ان كان اللقب وما قبله مضافين ك (عبد الله زين العابدين) أو كان الاول مفرداً والثاني مضافاً ك (زيد زين العابدين) او كانا بالعكس ك (عبد الله كرز) اتبعت الثاني للأول : أما بدلاً ، أو عطف بيان ، او قطعه عن التبعية : إما يرفعه خيراً لمبتدأ محذوف ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف ، وان كانا مفردين ك (سعيد كرز) جاز ذلك ووجه آخر ويرده النظر " ^{٤٢} .

المبحث الثاني

مجالات نقده

^{٤٠} المصدر نفسه : ٦٤/١

^{٤١} المصدر نفسه : ٩٤ / ١

^{٤٢} المصدر نفسه : ٩٤ / ١

تطرق ابن هشام في كتابه هذا الى نقد آراء النحويين في مسائل متعددة تتعلق بالأسماء والافعال والحروف ، وسنتناول في هذا المبحث عدداً من تلك المسائل ، ذلك أن المجال لا يتسع لذكرها جميعاً ، ومنها ما يلي :

• مسألة (توكيد النكرة) :

اختلف النحويون في هذه المسألة ، فالبصريون يرون أن النكرة لا يجوز توكيدها ، أما الكوفيون فيذهبون الى جواز توكيدها اذا افادت^{٤٣} ، ولكل منهم حجته في ذلك فقد ذكر ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) أن حجة البصريين في منع توكيد النكرة تأتي من وجهين ، أحدهما : أن التوكيد كالوصف والفاضه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة ، والاخر : ان النكرة لا تثبت لها في النفس عين يحتمل الحقيقة والمجاز فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة ، أما حجة الكوفيين فتأتي من ان توكيد النكرة قد ورد في الشعر^{٤٤} .

وقد تعرض ابن هشام لهذه المسألة عند شرحه لموضوع النكرة ، قائلاً : " واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق ، وان افاد جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح " ^{٤٥} .
ويتضح من قوله انه يصح رأي الكوفيين وبخباره ، في حين انه لم يصح برأي البصريين ، وانما اكتفى بالاشارة اليه عندما قال (واذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق) .

• مسألة (متعلق الخبر إذا كان شبه جملة)

الخبر في الاصل يكون مفرداً ، نحو : (محمد ناجح) ، وقد يأتي جملة ، فعلية ، نحو : (محمد نجح اخوه) ، أو جملة من ظرف ، نحو : (محمد عندك) ، أو جار ومجرور نحو ، : (محمد في الدار) .

وقد اختلف النحويون في متعلق الخبر اذا كان شبه جملة ، فذهب بعضهم الى ان متعلقه المبتدأ^{٤٦} ، في حين قال جمهور النحاة انه متعلقه محذوف الا انهم اختلفوا في الراجح ، فقسم منهم يرى انه من قبيل الخبر بالمفرد ، وان كلاً منهم متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل ، وتقديره : (كائن او مستقر عندك او في الدار) ^{٤٧} .

^{٤٣} ينظر : المفصل في علم العربية : ١/١٤٧ ، والانصاف في مسائل الاخلاق : ٢/٥١١

^{٤٤} ينظر : الاصول في النحو : ١/٣٩٥

^{٤٥} اوضح المسالك : ٣/٢٢

^{٤٦} ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٢/٥٤

^{٤٧} ينظر : الاصول في النحو : ١/٦٣ ، شرح المفصل : ١/٩٠٠ ، شرح ابن عقيل : ١/١٩٨

وقسم آخر يرى أنه من قبيل الفعل ، وتقديره : (كان او استقر عندك او في الدار) ^{٤٨} .
 أما ابن هشام فقد تطرق لذلك ، عندما قال " والصحيح ان الخبر في الحقيقة متعلقه المحذوف
 وان تقديره : كائن او مستقر لا كان او استقر " ^{٤٩}
 ويتضح لنا من قوله أنه كان رافضاً للرأي القائل بان متعلق الخبر هو المبتدأ ومرجحاً رأي
 الجمهور في انم تعلقه محذوف ، وان هذا المحذوف هو اسم فاعل ، وليس فعل .
 ولا بد من القول أن ما ذهب اليه ابن هشام في ترجيحه لرأي على آخر في هذه المسألة ، لا
 يخلو من نظر ، وذلك ان كل رأي من هذه الآراء لابد ان يكون اصحابه قد نظروا الى جهة لم
 ينظر اليها غيرهم ، او انهم استندوا على اصل صحيح ^{٥٠} من الرأي الذي ذهبوا اليه .

• مسألة (أصل فُل)

(فُل) من الاسماء التي تلازم النداء ، ولا تخرج عنه وهو عند جمهور النحويين كناية عن نكرة
 من يعقل ، أي بمعنى رجل وأمراة ^{٥١} ، ويرى عدد منهم انه كناية عن علم مَنْ يعقل ، أي بمعنى
 زيد وهند ونحوهما .

وقد صرح ابن هشام باسم واحد منهم ، وهو ابن مالك ، فرد عليه بأن ذلك وهم منه ، والصواب
 ان اصل (فُل) هو " فلان ، وانه حذف منه الالف والنون للضرورة كقوله :

دَرَسَ المنا بمتالعٍ فأبان ^{٥٢}

أي : درس المنازل " ^{٥٣}

ويبدو ان ابن هشام قد جانب الصواب في رده على ابن مالك ، ذلك أن ابن مالك لم يذكر ذلك
 صراحة ، بل قال : " خصوا بالنداء أسماء لا تستعمل في غيره ... فمن ذلك قولهم للرجل : (يا
 فُل) بمعنى يا فلان " ^{٥٤} ، ويؤيد ذلك ما ذكره الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) في قوله : "
 والحق أن ما قاله ابن مالك مبني على ان اصل (فُلٌ وفُلَّةٌ) فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين " ^{٥٥}
 ، وقد صرح بذلك ، ولا وهم الا على قول ابن عصفور ، فانه لا يقول : ان اصلهما فلان وفلانة "

^{٤٨} ينظر : شرح التصريح : ١ / ١٦٦

^{٤٩} أوضح المسالك : ١ / ١٤٢

^{٥٠} ينظر : شرح التصريح : ١ / ٢٦٦

^{٥١} ينظر : الكتاب : ١ / ٣٣٣ ، والمقتضب : ٤ / ٢٣٥

^{٥٢} قائله لبيد : ديوانه : ١٢٨

^{٥٣} أوضح المسالك : ٢ / ٩٢-٩٤

^{٥٤} شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٣٢٩

^{٥٥} ينظر : همع الهوامع : ١ / ١٧٧

^{٥٦} ومما تقدم يتأكد ان ابن مالك لم يكن واحماً كما قال ابن هشام ، وانما الواهم هو ابن عصفور

^{٥٧}

• مسألة (ترقيم الأسم في غير النداء)

قسم النحويون الترقيم على ثلاثة أوجه :

الأول : ترقيم النداء ، والثاني : ترقيم التصغير ، والثالث : ترقيم ما يجوز حذفه لضرورة الشعر في غير النداء ^{٥٨} .

وقد ذهب النحويون في الوجه الثالث مذهبين ، أحدهما : مذهب سيبويه الذي يرى فيه أنه يجوز اقامة هذا الترقيم على اللغتين المعروفتين في ترقيم المنادى ، أي (لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر) ، وبذلك قال جمهور النحويين ^{٥٩} .

والآخر : مذهب المبرد الذي قال فيه أنه لا يجوز ترقيم غير المنادى الا على لغة من لا ينتظر (٧٠) ، ذلك " انه حذف في غير النداء والمحذوف في غير النداء يجري آخره بالأعراب كيد وبابه " ^{٦٠} .

وقد رد ابن هشام على المبرد قائلاً : " ولا يمتنع على لغة من ينتظر المحذوف خلافاً للمبرد بدليل :

وأضحت منك شاسعة أماما ^{٦١}

حيث رُقم الاسم في غير النداء ومع ذلك جاء به على لغة من ينتظر فابقي آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله ، ولولا انتظار المحذوف لاجراه على ما يقتضيه العامل فرفعه " ^{٦٢} ، ومن الشواهد على ذلك أيضاً قول زهير بن ابي سلمى : ^{٦٣}

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا

أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

^{٥٦} شرح التصريح : ١٧٩ / ٢

^{٥٧} ينظر : المقرب : ٢٠١ / ٢

^{٥٨} ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٤٠ / ١ - ١٤٣

^{٥٩} ينظر : شرح الكافية : ٣٩٥ / ١

^{٦٠} شرح جميل الزجاجي : ٥٧١ / ٢

^{٦١} ورد في الكتاب : ٣٤٣ / ١

^{٦٢} اوضح المسالك : ١١٠ / ٢

^{٦٣} ينظر : ديوانه : ٢١٤

أراد : عكرمة .

ومن ذلك تتضح صحة كلام ابن هشام ، ذلك ان قول المبرد مردود بما ذكر من الشواهد .

• مسألة (تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر)

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها ، ويجوز تقديمها عليه الا ان التقديم يمتنع اذا كانت هناك اسباب ^{٦٤} ، ومن هذه الاسباب ان يأتي صاحب الحال مجروراً بحرف الجر ، نحو : مررت بهند جالسة ، اذ ذهب كثير من النحويين الى انه لا يجوز : مررت جالسة بهند ^{٦٥} ، وخالف بذلك ابو علي الفارسي ، وابن كيسان وابن مالك فاجازوه ^{٦٦} وقد زعم ابن هشام ان ابن الناظم ذهب الى ذلك ، قائلاً وهو الصحيح مستشهداً بقوله تعالى : ((وما ارسلناك الا كافة للناس)) (سبأ : ٢٨) ، وقول الشاعر :

تسلّيت طراً عنكم بعد بينكم بذكرامك حتى كأنكم عندي ^{٦٧}

وقال راداً على قول ابن الناظم : " الحق ان البيت ضرورة وان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث ويلزمه تقديم الحال المحصورة وتعدي ارسل باللام ، والأول ممتنع والثاني خلاف الأكثر " ^{٦٨}

وإذا ما رجعنا الى كتاب ابن الناظم ، نجد أنه أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ، واستشهد على ذلك بأبيات متعددة ^{٦٩} ومنها البيت الذي ذكره ابن هشام غير انه لم يتعرض للآية السابقة .

ومما سبق يتبين لنا أن ابن هشام كان واهما فيما ذهب اليه .

وثمة مسائل أخرى توزعت على مواضع متعددة من كتابه ^{٧٠} ، وقد سلط البحث على بعض منها ولا يكاد يخرج غيرها على المنهج الذي بيناه في البحث فقد اكتفينا بهذه النماذج لتكون اساساً لما بقي من هذه المسائل ، ولعل ما عرضه هذا البحث فيه الكثير من الفوائد التي ترسم لنا

^{٦٤} ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٤٢٥ - ٤٢٦

^{٦٥} ينظر : همع الهوامع : ٢٤١/١

^{٦٦} ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٢٤٩

^{٦٧} ورد في شرح ابن الناظم : ٣٢٤ ، و همع الهوامع : ٢٤١/١

^{٦٨} أوضح المسالك : ٩٠/٢

^{٦٩} ينظر : شرح ابن الناظم : ٣٢٣ - ٣٢٤

^{٧٠} ينظر : أوضح المسالك : ٨٢/١ ، ٩٤ ، ١٤٢ ، ٢٦٨ ، ٣٥٦ ، ٣١/٢ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ٨١ ، ١٠١ ، ٢٢٢ ، ٢٥٠ ،

٣٧/٣ ، ٥٧ ، ١٩٠

طريق ابن هشام في نقده والاسس التي اعتمد عليها في كتابه (أوضاع المسالك الى الفية ابن مالك) .

الخاتمة

بعد حمد الله والثناء عليه وشكره على ما هداانا اليه ، لابد من ان نلخص أهم النتائج التي توصلنا اليها في هذا البحث ، وهي ما يأتي :

- كان منهج ابن هشام في النقد متعدد الصور ، ومن ذلك مثلاً انه كان في بعض الاحيان يصرح بأسماء من يتعرض لأرائهم بالنقد ، و في احيان اخرى كان يذكر الاراء وينتقدها من دون التصريح بالاسماء ، وانما يكتفي بالقول : (قال جماعة ، وذهب قوم) .
 - استعمل مصطلحات متعددة في نقده لاراء النحاة ، فمنها ما يدل على القبول والاستحسان ، ومنها ما يدل على الرفض والتضعيف .
 - اتخذ اسلوباً علمياً محكماً في نقده ، اذ كانت اغلب احكامه موضوعية ، فلم يتبع هوى النفس فيها ، بل كان مستنداً على اسس ، ومن اهم تلك الاسس القياس والسماع والنظر
 - كانت كثير من احكامه واضحة وشاملة لا يشوبها غموض ولا يعترئها نقد .
- نسأل الله ان نكون قد وفقنا في بيان المقصود من البحث .. والله الموفق

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النحاس ، مطبعة المدني ، مصر ، ط ١ / ١٩٨٧ م
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- الانصاف في مسائل الاخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الانباري (ت ٥٧٧هـ). تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت ، ١٩٨٧ م .
- أوضاع المسالك الى الفية ابن مالك ، ابو محمد جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة ، بيروت - لبنان ، ط ١٩٨٠م ، ٦٠ م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار الكتب المصرية ، ١٩٦٢ م .
- ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق : احسان عباس ، الكويت ، ١٩٦٢ م .
- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- شرح ابن الناظم ، ابو عبد الله بدر الدين محمد بن مالك . تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجبل . بيروت (د . ت)
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الازهري ، (ت ٩٠٥ هـ) مطبوع في حاشية ياسين ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٧ م .
- شرح الكافية ، محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) . تحقيق : د. محمد عبد النبي عبد المجيد ، دار البيان ، مصر ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .

د. صبيحة حسن طعيس ، د. سلام حسين مخلوان

- شرح الكافية الشافية ، جمال الدين بن مالك (ت ٦٧١ هـ) . تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون ، ط١ ، ١٩٨٢ م .
- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش . (ت ٦٤٣ هـ) عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبى - القاهرة ، (د . ت)
- الكتاب ، ابو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- لسان العرب ، جمال الدين بن منظور (ت ٧١١ هـ) دار صادر - بيروت ، ط١ ، ١٩٦٨ م
- المفصل في علم العربية ، ابو القاسم محمد بن عمر جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، دارالجيل - بيروت (د.ت)
- المقتضب ، ابو العباس محمد بن يزيد المفرد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب - بيروت ، ١٩٦٣ م .
- المقرب ، علي لن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- النقد الادبي ، احمد امين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط٥ ، ١٩٨٣ م .
- النقد عند اللغويين في القرن الثاني ، سنية احمد محمد ، دار الرسالة ، بغداد ، ١٩٧٧ م .
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري ، د. نعمة رحيم العزاوي ، وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، ١٩٨٧ م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ابو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦ هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية - الكويت ، ط١ ، ١٩٨٧ م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، ابو الفضل جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تصحيح : محمد بدر الدين الغساني ، دار المعرفة - بيروت (د.ت)
- الوساطة بين المتنبى وخصومه ، القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٦٦ هـ) تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، وعلي محمد البحاري ، دار العلم - بيروت ، ١٩٦٥ م .